الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة عشرة
المعقودة يوم الأربعاء
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 21 1979
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس: السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات: تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.19
19 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-57591

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/34/32 و Corr.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (تابع) (A/34/3/Add.37 and 38 و A/34/528)

١ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال ان وفده يؤيد جدول المؤتمرات والاجتماعات الوارد في المرفق الثاني من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ويؤيد أيضا بصفة عامة مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي بعدم ادخال أى تعديل أو اضافة على جدول المؤتمرات بعد اعتماده ، حيث ان أى تغييرات قد تنطوى على اجراء زيادة الاعتمادات المقررة في الميزانية ، بيد ان وفده لا يستطيع أن يوافق على اعتماد جدول للمؤتمرات بصورة عامة ودائمة ؛ وينبغي على أى حال أن يكون للجنة المؤتمرات الحق في ادخال تعديلات وفقا لاحتياجات أى مؤتمر .

٢ - وأضاف قائلا انه ينبغي لجميع هيئات الامم المتحدة أن تعقد اجتماعاتها في مقارها حيث تتوفر لها التسهيلات اللازمة . فليس هناك معنى لعقد مؤتمر بشأن موضوع واحد في مكانين مختلفين أو أكثر . وقال ان وفده متفق على ضرورة عدم تشجيع الوكالات المتخصصة على توجيه دعوات الى هيئات الامم المتحدة حيث ان ذلك قد تترتب عليه مصروفات اضافية ، ويطالب بضرورة اجراء مشاورات مع لجنة المؤتمرات قبل قبول هذه الدعوات . وأضاف انه يؤيد استلام الوثائق بالشكل الصحيح ، وتجنب الاسراف ، ويرى ضرورة وضع حد للموارد المخصصة للوثائق .

٣ - واستطرد يقول ان وفده يؤيد فكرة نظام الحصص في توزيع موارد المؤتمرات . ومع ان مثل هذا النظام سوف يفرض قيودا على موارد الانفاق على المؤتمرات ، ويؤدى الى وفورات الا انه قد يحد من قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات مؤتمرات معينة ذات أهمية حيوية . ويرجى أن تولي الجمعية العامة أهمية خاصة لمسألة الأولويات بين المؤتمرات المختلفة المقررة وينبغي أن تكون مشاركة الأمانة في المناقشات التي تدور حول هذا الموضوع على أعلى المستويات .

٤ - السيد كريزيو (يوغوسلافيا) : قال ان عدد المؤتمرات وصل الى نقطة حرجة ، وان من الضرورى لادارة خدمات المؤتمرات أن تبذل أقصى جهد من أجل القيام بمهامها بصورة مرضية .

٥ - وأضاف قائلا ان المناقشة السابقة حول مشكلة تخطيط الاجتماعات أدت فقط الى نتائج محدودة بسبب عدم وجود فهم صحيح لأهمية المشكلة ؛ فالاجتماعات يجب أن تبدأ في موعدها وأن تدار بفعالية ، وألا تستغرق وقتا طويلا . بيد انه ينبغي للجنة أن تتجنب التدابير الادارية التي تحد من الحاجة الى عقد اجتماعات ، حيث ان هذا بدوره سوف يعوق الأعمال المعتادة للهيئات المعنية . وبدلا من هذا ، ينبغي لها أن تقترح على الجمعية العامة أن تعيد تأكيد مبادئها التوجيهية فيما يتعلق بالغاء اجتماعات مقررة ، وأن تبلغ هيئات الامم المتحدة التي تتلقى دعوات من وكالات متخصصة بأن تتشاور مع لجنة المؤتمرات قبل قبولها لهذه الدعوات .

(السيد كريزيو ، يوغوسلافيا)

٦ - واستطرد قائلا ان تكرار حالات التأخير في اصدار الوثائق يعوق الوفود عن القيام بأعمالها ، وكثير من الوثائق لا تعنى باحتياجات الوفود على الاطلاق . فيجب أن تكون الوثائق مختصرة بقدر الامكان وان توفر معلومات واضحة وكافية . وأضاف ان وفده يؤيد قرارات ومقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن مراقبة الوثائق والحد منها ، ويؤيد مقرر المجلس بعدم الاستمرار في توفير المحاضر الموجزة لهيئاته الفرعية لفترة تجريبية .

٧ - وأضاف يقول ان برنامج المؤتمرات لا ينبغي أن يكون ثابتا أو جامدا ، وان نظام الحصص لا بد وأن يحد من مرونة المنظمة وقدرتها على الاستجابة بسرعة للاحتياجات الجديدة .

٨ - وقال ان وفده يؤيد التوصيات من ١ الى ٦ الواردة في الفقرة ٧٩ من التقرير ، ويؤيد جدول المؤتمرات المقترح لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

٩ - السيد باريكيت (جامايكا) : قال ان توصيات لجنة المؤتمرات مقبولة لدى وفده بصفة عامة ، بيد انه غير سعيد بمقترحات اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة ، والذى تقرر ان يعقد اجتماعه في فيينا طبقا لما جاء في التقرير . وأضاف ان وفده يرى ، كما ترى وفود كثيرة أخرى ، أن نقل منسق صندوق التبرعات الى فيينا من شأنه أن يؤثر تأثيرا عكسيا على عمليات الصندوق وادارته ، وقال انه يعتزم ابداء الأسباب في اللجنة الثالثة .

١٠ - ومضى يقول انه نظرا لأن مسألة تحديد مكان مكتب المنسق في المستقبل لم تحل فسوف تخطئ اللجنة باصدار حكم مسبق بشأن هذه القضية اذا اعتمدت مقترح لجنة المؤتمرات في هذا الصدد . وقال ان الاجراء الوحيد والمأمون الذى يمكن اتخاذه في المرحلة الحالية هو حذف مكان اجتماعات اللجنة الاستشارية من جدول المؤتمرات المقترح ، واستخدام عبارة "سيحدد فيما بعد" بدلا من ذلك ، كما هو الحال في اجتماعات أخرى . وقال ان وفده سوف يقدم في الوقت المناسب مقترحا رسميا بتعديل المرفق الثاني تبعا لذلك .

١١ - الآنسة ديميتي فايلز (استراليا) : قالت انه اتضح لوفدها انه ما لم تبذل جهود حقيقية للاقلال من الوثائق والاستفادة من الوقت المتاح على نحو أفضل ، فان احتمال انهيار عملية المؤتمرات بالكامل سيصبح حقيقة واقعة . فجدول المؤتمرات مزدحم بصورة سيئة ويتعرض الوفود لضغط شديد لحضور جميع الاجتماعات ، وادراج بعض هذه المؤتمرات في الجدول ليس له مبرر في جميع الأحوال . وأضافت انها شعرت بالسعادة عندما علمت بالرسالة التي وجهها رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي الى رئيس الجمعية العامة في هذا الشأن (A/34/258).

١٢ - ومضت تقول انه يمكن تحقيق وفورات كبيرة اذا نفذت المقترحات المقدمة من الجمعية العامة بشكل فعال . وأضافت انه من مصلحة الجميع أن تخفض الوثائق من حيث العدد والحجم . وقالت ان طول الوثيقة وسرعتها ونوعيتها لا تزال من الأمور التي تحظى باهتمام كبير نظرا لما لها من أثر على قدرة المنظمة على انجاز أعمالها بشكل فعال . وأضافت ان المشكلة نتجت عن كثرة الطلبات على التقارير ، والتقارير المتكررة ، والمطولة ، وتخصيص موارد زائدة لكتابة المحاضر الموجزة وترجمتها . وقالت ان وفدها أعرب عن سعادته لأن المجلس الاقتصادى والاجتماعي ألغى توفير المحاضر الموجزة لهيئاته الفرعية .

(الآنسة ديميتي غايلز، استراليا)

١٣ - واستطردت قائلة انه يمكن توجيه المزيد من الأنظار الى الوقت الضائع في اللجان الرئيسية والجلسات العامة للجمعية العامة بسبب بدء الاجتماعات في وقت متأخر، أو انتهائها قبل الموعد أو الغائها. وقالت ان التقرير الحالي للجنة المؤتمرات يفتقر، لسوء الحظ، الى جدول مماثل لما ظهر في مرفق التقرير (A/33/32)، والذي يبين النتائج التي تحققت عن طريق حسن استخدام الجمعية العامة ولجانها الرئيسية لوقت الجلسات أثناء الدورة الثانية والثلاثين. وسوف يكون من المفيد أيضا اعداد تقدير عام لما تتكلفه كل ساعة تضيع من وقت الموظفين، والخدمات المطلوبة في الأماكن المختلفة في حالة عدم استخدام الوقت المقرر لكل اجتماع.

١٤ - ومضت تقول ان لجنة المؤتمرات يمكنها في الوقت الحاضر أن تفعل أكثر من مجرد أن ترجو الوفود أو تحثها على الالتزام بالمبادئ التوجيهية الرائعة التي وضعتها. وما لم تتحقق نتائج أكثر وأفضل فانه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لتمكين اللجنة من القيام بدور بناء.

١٥ - وأضافت تقول ان وفدها يؤيد التوصيات الواردة في الفصل السادس من التقرير.

١٦ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة): أعرب عن موافقته على التقدم المستمر في تحسين وترشيد ادارة موارد المؤتمر. وقال ان وفده يؤيد التوصيات المختلفة الواردة في الفصل السادس من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32). وأضاف انه يثني بصفة خاصة على الاجراء الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحديد ومراقبة عدد ومدة الاجتماعات في الجدول الخاص به، والحد من حجم وثائقه.

١٧ - بيد انه أعرب عن قلقه من نمو جدول الاجتماعات بغير ضوابط. وقال انه رغم مقررات الجمعية العامة بتحديد عدد المؤتمرات الخاصة في سنة واحدة بمؤتمر واحد، وبعد ذلك بثلاثة مؤتمرات، الا انه أذن بعقد ٧ مؤتمرات رئيسية خاصة في كل سنة من فترة السنتين المنتهية، وقد اقترح تسع من هذه المؤتمرات أو تقررت لعام ١٩٨٠. وأضاف ان جدول المؤتمرات، ولا سيما جدول المؤتمرات الرئيسية الخاصة يشكل جزءا لا يتجزأ من الميزانية البرنامجية، ولهذا يجب أن يخضع لنفس نظام الميزانية. وقال انه ينبغي تطبيق الأولويات على أنشطة المؤتمرات وكذلك على البرامج الموضوعية للأمانة. وأضاف ان وفده سوف يدرس مقترحات الأمين العام الأخرى بشأن اعادة توزيع الموارد مع ايلاء اهتمام خاص لجدول المؤتمرات الرئيسية الخاصة وأخذ ذلك في الاعتبار عند البت في موقفه من الميزانية برمتها.

١٨ - واستطرد قائلا ان وفده يوافق على الجدول المقترح للمؤتمرات والاجتماعات وعلى أماكنها كما جاء في توصية لجنة المؤتمرات لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، بينما يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بمسائل الميزانية الرئيسية التي أشار اليها. غير انه لا يوافق على المكان المقترح لاجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة. وأضاف ان اللجنة افترضت عند اختيارها لفيينا ان منسق الصندوق سوف ينتقل الى فيينا مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

وقال ان هذه المسألة لم تتقرر بعد ، وانه ينبغي اتخاذ قرار بابقاء منسق الصندوق في نيويورك . وسوف يستتبع ذلك ان تعقد اجتماعات اللجنة الاستشارية في نيويورك ، ولهذا ينبغي في الوقت الحاضر تعديل العبارة المكتوبة في خانة " مكان الانعقاد " أمام هذه الاجتماعات في المرفق الثاني ، لتقرأ " سيحدد فيما بعد " . وقال ان وفده يؤيد مشروع المقرر الذى يعده وفد جامايكا في هذا الشأن .

١٩ - الآنسة ماستونين (فنلندا) : قالت انه ينبغي اعداد جدول المؤتمرات بحيث يسمح باشتراك جميع الدول الأعضاء فيها بشكل فعال ، بصرف النظر عن مواردها . وأضافت ان الامم المتحدة عانت في السنوات الأخيرة من تشعب الاجتماعات . ولما وصلت الحالة الى درجة مفزعة فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادى والاجتماعي وهيئاته الفرعية ، أيد وفدها الرأى الذى ينادى بأن تتعاون لجنة المؤتمرات والمجلس بشكل أوثق في تحسين جدول المؤتمرات . وأضافت ان وفدها لا يملك الا أن يبدى أسفه لاخفاق المجلس في الوصول الى اتفاق بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل عمل المجلس ذاته . ولو ان المجلس استطاع توجيه جهازه الفرعي على النحو الذى أوضحه القرار لأمكن تخفيف الضغط كثيرا عن جدول المؤتمرات وعن طاقة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات . ويرجى ألا ترفض تماما الفكرة التي تضمنها القرار بشأن تنظيم اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس بشكل أكثر ترشيدا ، وأن تؤخذ في الاعتبار في اللحظة الملائمة .

٢٠ - وأضافت تقول ان وفدها يوافق على المقترح الوارد في الفقرة ٥٣ (هـ) من التقرير (A/34/32) ، ويقترح الاضطلاع بدراسة في هذا الشأن ، ومناقشة النتائج في اللجنة الخامسة عام ١٩٨٠ .

٢١ - ومضت تقول ان اعادة تقييم الاحتياجات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار قدرة الحكومات الأعضاء على المشاركة في الاجتماعات ، وينبغي للجنة المؤتمرات أن تدرس على سبيل المثال امكانية ادخال تعديلات على دورة الاجتماعات في فترة السنتين . وأضافت انه كان هناك اتجاه لتقرير اجتماعات لهيئات معينة بشكل تلقائي في الفترة ذاتها دون اعتبار لمهامها المحددة . وينبغي للجنة أيضا أن تبحث أفضل الطرق لربط وظائف الاجتماعات وجدول أعمالها بالوقت المخصص لها . ويجوز لها أيضا أن تنظر في فكرة الاستعاضة عن المؤتمرات الخاصة المقترحة بدورات استثنائية للجمعية العامة .

٢٢ - واستطردت قائلة انه يمكن ان تكون لجنة المؤتمرات أداة فعالة حقا ، فان فنلندا على استعداد للنظر في مقترحات بشأن تعزيز ولايتها ، وجعلها الهيئة الموجهة لمؤتمرات الامم المتحدة .

٢٣ - السيد كوزوبيك (تشيكوسلوفاكيا) : قال ان اللجنة أنجزت مهمتها بنجاح . واذا نفذت التوصيات التي تقدمت بها بدقة ، فيمكنها أن تيسر التوزيع الأمثل للموارد المطلوبة للمؤتمرات والاجتماعات . وهذا سوف يؤدى بغير شك الى خفض في النفقات ، كما سيكون له أثر ايجابي على ميزانية الامم المتحدة كلها . وقال انه يؤيد التعاون بين اللجنة وهيئات الامم المتحدة ، وكذلك استمرار تنفيذ كافة التدابير التي اعتمدت بالفعل في دورات سابقة ، والتي وجهت نحو زيادة فعالية

(السيد كوزوبيك ، تشيكوسلوفاكيا)

تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات . وسوف يكون من مصلحة الاقتصاد ومن مصلحة جميع الوفود اعتماد مقرر ينص على ان أى مقترحات بناءة من أجل تحقيق الأهداف العامة لتخطيط المؤتمرات أو فيما يتعلق بعمل لجنة المؤتمرات ينبغي اعتمادها على أساس اتفاق الرأى .

٢٤ - وأضاف يقول ان وفده يلاحظ مع الارتياح انخفاض عدد التغييرات والاختلافات في جدول المؤتمرات المقترح وانخفاض المطالبة باعتمادات اضافية من الميزانية . وتشيكوسلوفاكيا باعتبارها عضوا في لجنة المؤتمرات سوف تواصل العمل على ازالة كافة العوائق التي عرقلت فعالية المؤتمرات فضلا عما تشكله من عبء على الميزانية ، وهي تؤيد تماما ما اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي من تدابير للحد من طول المؤتمرات والاجتماعات ، وفرض قيود معينة على اصدار الوثائق . ويمكن للجنة الرئيسية أيضا أن تساعد في تحقيق أهداف الكفاية والاقتصاد عن طريق اعداد تقرير أكثر دقة لعدد المؤتمرات الخاصة وطول كل منها ، وكذلك لطلبات عقد مؤتمرات جديدة لا تدخل ضمن جدول المؤتمرات .

٢٥ - واستطرد قائلا ان وفده يؤيد بصفة عامة التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من التقرير . كما يدرك ان الموارد المالية غالبا ما تتبدد لأن الاجتماعات لا تبدأ أعمالها أو لا تنهيها في الوقت المحدد ، ولهذا فانه يؤيد الاقتراح بأن يعبر قرار الجمعية العامة عن الاتجاه الحالي نحو تحقيق الكفاية والاقتصاد حتى تبذل الأمانة كل جهد من أجل انجاز هذه الأهداف على النحو الذى تطالب به التوصية الرابعة .

٢٦ - السيد بالاسوبرامانيام (سرى لانكا) : وجه الاهتمام الى أن الاحتياجات اللازمة لخدمات المؤتمرات والمكتبة قدرت بمبلغ ١٨٤ مليون دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وهذا المبلغ يمثل ١٥ في المائة تقريبا من مجموع الميزانية كما يشير الى زيادة قدرها ١٠ في المائة عن الفترة السابقة. وقد زاد عدد المؤتمرات المخططة لعام ١٩٨٠ بنسبة مماثلة. وفي ضوء هذه الحقائق يرى وفده أن الوقت قد حان لاجراء تعديل عاجل وحاسم لجدول المؤتمرات لتقرير ما اذا كانت جميع المؤتمرات والاجتماعات المقررة ضرورية بالفعل ، وما اذا كان من الممكن تخفيض مدد بعضها . وأضاف أنه على حين يوجد اتفاق عام على أن النظام الحالي ليس مرضيا ، وأنه يلزم اتخاذ اجراء علاجي عاجل ، الا أن لجنة المؤتمرات لم تنجح للأسف في الوصول الى اتفاق في الرأى بشأن أى منهما فيما يتعلق بتخصيص الموارد . وقال انه قد يتم التوصل الى تدابير محددة لعلاج هذه الحالة عن طريق ربط النهج المختلفة التي وردت الاشارة اليها في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) . وأضاف أنه يقترح بأن يؤذن للجنة المؤتمرات بمواصلة دراسة هذه المسألة وتقديم تقرير الى الدورة الخامسة والثلاثين عن صيغة مقبولة بصفة عامة تكفل ترشيد استخدام الموارد المحدودة للمؤتمرات .

٢٧ - وأضاف قائلا انه يقدر الجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية لبدء الاجتماعات فورا . ويأمل أن تمتد هذه الممارسة الى جميع الهيئات الأخرى . وفيما يتعلق بمراقبة الوثائق قال انه يعلم أن هناك تدابير قيد النظر لتحسين الكفاية ، ويأمل أن تنجح لجنة المؤتمرات في اتخاذ التدابير الكفيلة بتقويم النظام وترشيده . وأضاف أن التدابير التي ورد ذكرها في الفقرة ٧٠ من التقرير تستحق التشجيع . وقال انه يلاحظ أن احصائيات عام ١٩٧٩ أظهرت انخفاضا مشجعا في عدد حالات الغاء الاجتماعات المقررة . بيد أن هناك أيضا انخفاضا في متوسط عدد الاجتماعات . وأضاف أن وفده يرحب بالخطوات التي تتخذ لمنع مثل هذا النوع من التبديد ، كما يؤيد التوصيات ومشروع القرار الواردين في الفصل السادس من تقرير لجنة المؤتمرات .

٢٨ - السيد بروتو دينجرات (اندونيسيا) : أشار الى البيان الذى أدلى به وزير خارجية بلده في الجلسة العامة العاشرة للجمعية العامة بشأن المشاكل الخطيرة التي تعوق عمل المنظمة بسبب مناقشة عدد متزايد من القضايا في الجمعية العامة (A/34/PV.10 ، صفحة ٧١) . وقال ان هذا ينطبق على محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وأضاف أنه ينبغي تشجيع الاعتراف المتنامى بأهمية الأمم المتحدة والاستعداد المتزايد من جانب المجتمع الدولي لحل مشاكله عن طريق المفاوضات الجماعية ، ولهذا فان وفده - كمسألة مبدأ - لا يمكن أن يقبل نظاما رسميا الزاميا جامدا للحصص من شأنه أن يعوق الحوار البناء داخل الأمم المتحدة . ولهذا فان وفده يشارك الرأى الذى عبرت عنه الفقرة ٥٤ والجزء الأول من الفقرة ٥٥ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ، بيد أنه لا يغمض عينيه عن المشاكل الحقيقية والمتزايدة في الصعوبة التي تواجهها الأمانة عند محاولة استيعاب الحاجة المتزايدة الى عقد اجتماعات ومؤتمرات . وأضاف أن الوفود لا تشعر بالقلق فحسب من الحالة المزعجة التي وصلت اليها

(السيد بروتو د يننجرات ، اندونيسيا)

الوثائق ، بل انها تواجه صعوبة متزايدة في المشاركة في هذا العدد الكبير من الاجتماعات . وقال ان بعض الحلول لهذه المشكلة توجد بالفعل في شكل مقررات أو تدابير اتخذتها هيئات رئيسية مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأضاف أنه ينبغي تطبيق تدابير مماثلة على جميع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة .

٢٩ - واستطرد يقول ان الدور الذي تلعبه لجنة المؤتمرات كان له أثر متزايد على تعريف أنشطة هيئات الأمم المتحدة وتنظيم أعمالها . وقد انعكس ذلك بشكل واضح على انخفاض عدد حالات الطعون عن جدول المؤتمرات في السنوات الأخيرة . ولهذا فقد يكون من المفيد النظر في دعم الدور الايجابي الذي تقوم به اللجنة عن طريق تعزيز ولايتها .

٣٠ - ومضى يقول ان مثل هذا العمل من جانب الهيئات الدولية الحكومية ينبغي أن تقابله جهود لا تقل جدية من جانب الأمانة . ولا يزال هناك مجال لتحسين المرافق المادية والموضوعية للمؤتمرات والاجتماعات . وأضاف أن الحل ليس فرض نظام افتراضي جامد للحصص على الدول الأعضاء ، وانما تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات بطريقة توفر المرافق الملائمة التي تمكن الدول الأعضاء من الاشتراك بطريقة مفيدة .

٣١ - وقال ان وفده يؤيد تماما التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٣٢ - السيد خولوما (ملاوي) : أعرب عن رأي وفده بأن النظر في جدول المؤتمرات لا يمكن أن يتم بمعزل عن المناقشات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة ، حيث أن المزيد من المؤتمرات والاجتماعات يؤدي حتما الى مزيد من النفقات . ولهذا يرى وفده أن جدول المؤتمرات ينبغي أن يصاحبه في المستقبل بيان بالتكاليف التقديرية ، حتى تستطيع اللجنة أن تنظر في المسألة من حيث صلتها بالميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٣ - وأضاف يقول ان وفده لا يعارض في عقد اجتماعات هامة بشأن مسائل لها الأولوية . ولكنه مقتنع بأن عدد المؤتمرات والاجتماعات الواردة في الجدول مبالغ فيه ويمكن اختصاره دون أن يؤثر ذلك على المنظمة . وقد اعترفت لجنة المؤتمرات في الفقرة ٣٢ (أ) من تقريرها بالحاجة الى النظر في برنامج للمؤتمرات كل سنتين تمشيا مع دورة السنتين للميزانية البرنامجية . وقال ان هذا اتجاه جديد يستحق الترحيب .

٣٤ - الآنسة موك (النمسا) : قالت ان وفدها يؤيد التوصيات الواردة في الفصل الرابع من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ويرحب بصفة خاصة بالتوصيتين الخامسة والسادسة .

٣٥ - وتساءلت عما اذا كان هناك حل حقيقي للمشاكل التي تبدو مستعصية والتي نشأت عن ازدحام جدول المؤتمرات بشكل متزايد وعن الحاجة الى اصدار وثائق سريعة بأعداد متزايدة . وأضافت ان أقل ما يقال هو أن الموقف الحالي مسؤول عما ظهر من شكوك . فلم تنجح أي لجنة في الحصول على الوثائق اللازمة في حينها بجميع لغات العمل ، كما أن الطلب يزداد كل يوم للحصول على مزيد من

(الآنسة موك ، النمســـــا)

الوثائق ، ولا تخضع المقررات المتعلقة بعقد اجتماعات اضافية لأى نظام حقيقي أو لأية قيود ، وذلـــك لأسباب سياسية واضحة .

٣٦ - ومضت تقول ان أولئك الذين حاولوا ايجاد حل لمشاكل تبدو مستعصية قد أظهروا شجاعـة تستحق الثناء . وقالت ان القرارات ١٩٧٩/١ و ١٩٧٩/٤١ و ١٩٧٩/٦٩ والمقرر ١٩٧٩/٨١ والتي اعتمدها المجلس الاقتصادى والاجتماعي كلها جديرة بالترحيب . فهذه القرارات بتركيزها على حجم الوثائق وطبيعتها قد أشارت الى حل محتمل ، ولا سيما بالاشارة الى القاعدة التي تحدد طول الوثائق المقدمة من الأمانة بـ ٣٢ صفحة ، والتوصية بوضع موجز للمقترحات والاستنتاجات . بيد أنهـــا تساءلت عن كيفية اختيار الرقم ٣٢ لعدد الصفحات ، حيث أنه يبدو أنه اختيار عشوائي ، كما تساءلت عما اذا كان يكفي تحديد عدد الصفحات دون تحديد عدد الوثائق التي تصدر بشأن موضوع معين . ولهذا يلزم وضع قواعد أكثر تحديدا وأكثر تفصيلا ، تميز بوضوح بين أنواع الوثائق المختلفة ، وتضـــع قائمة بالاستثناءات من قاعدة الـ ٣٢ صفحة ، بل وتقترح تحديد حجم بعض الوثائق بـ ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ صفحة . وتفضل أن يحيل الأمين العام المقترحات التي توضع في هذا الشأن الى لجنة المؤتمرات فـي أقرب فرصة . وأعربت عن أملها في أن تبحث اللجنة الخامسة تقديم قرار يتضمن هذه التوصية . وقالـت ان التوصية بتقديم ملخصات للوثائق يجب أن تكون قاصرة على الوثائق التي تزيد على ١٠ صفحـــات . بيد أنه من المؤكد أن مثل هذه الضوابط لن تحقق أية نتائج ما لم يتم الالتزام بنظام معين ولا سيما من جانب الدول الأعضاء التي ينبغي لها أن تعمل على تحديد عدد الاجتماعات والاقلال من طلب الوثائق .

٣٧ - السيد مارتن (نيوزيلندا) : أعرب عن تأييد وفده للتوصيات ومشروع المقرر على نحو ما ورد في الفقرتين ٧٩ و ٨٠ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٣٨ - ولاحظ أن اللجنة لم تنجح في الوصول الى اتفاق بشأن اعتماد نظام للحصص لتوزيع مـــوارد المؤتمرات ؛ ولذلك لم تتمكن من تقديم أية توصيات بشأن الموضوع . وأضاف أنه ليس من المحتمـــل أن تصل اللجنة الى نتائج أفضل في المستقبل وذلك لأسباب عملية وسياسية . فكما أشار ممثل الاتحـــاد السوفياتي ، وكما جاء في تقرير لجنة المؤتمرات هناك أولا قيود عملية تحد من قدرة الأمانة على خدمة الاجتماعات كما أن المستوى الحالي للاجتماعات يسبب اجهادا لهذه القدرة . فمن العسير تماما مـن الناحية العملية وضع تقدير كمي للقدرة على خدمة الاجتماعات ووضع ما يسمى بنمط نموذجي للمؤتمرات ، وان كان ذلك ممكنا من الناحية النظرية . ولهذا السبب رأت عدة وفود أنه من الأفضل أن تستمر ادارة خدمات المؤتمرات في اتباع نهج عملي ومرن تجاه برمجة المؤتمرات .

٣٩ - واستطرد يقول ان مستوى نشاط المؤتمرات ، كما لاحظ التقرير ، يعكس الى حد كبير اهتمامات الدول الأعضاء وحرصها على ايجاد حلول في اطار الأمم المتحدة . وأضاف أن هذا يثير مشكلة سياسية وعملية بصفة عامة . ففي الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة قرارات تضع قيودا على نشاط المؤتمرات ، ثم

(السيد مارتن ، نيوزيلندا)

في نفس الدورة تجاهلت هذه القيود لأسباب رأت أنها منطقية وكافية. وليس هناك ما يبرر الافتراض بأنها سوف تعمل بصورة مختلفة في المستقبل ، لكونها وافقت على نظام للحصص .

٤٠ - ومضى قائلا انه على هذا الأساس ، ومع مراعاة التبديد الذى حدث لأن تكرار الاجتماعات أو عدم وفرة الوثائق منع الوفود من اجراء الاستعدادات الكافية ، وافقت لجنة المؤتمرات على التوصية السادسة. وفي ضوء هذه التوصية يأمل وفده أن تدرس اللجان الرئيسية حسب الاقتضاء ، الحجم الكلي لمؤتمراتها ، وأن تنظر ليس في تكرار الاجتماعات المقترحة وتوقيتها وعددها فحسب ، بل فيما اذا كان هناك مبرر لعقد بعضها على الاطلاق. وقال ان المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذا الصدد تعد خطوة في الاتجاه الصحيح. وأضاف أن وفده يؤيد النهج الذى حددته ممثلة النمسا ، ويعتقد أنه سيكون من المفيد أن تبحث لجنة المؤتمرات في عام ١٩٨٠ امكانية التوصية بأن تأخذ الهيئات الفرعية الأخرى للجمعية العامة بالمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي وأى من المقترحات الأخرى ذات الصلة. ومن بين المجالات الأخرى التي تستطيع هذه اللجنة أن توجه اهتمامها اليها بصورة مفيدة ، مسألة معايير حجم العمل المشار اليها في التوصية السابعة ، واستعراض فعالية التوصيات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة وطرق زيادة تحسين ادارة المؤتمرات ، واستعراض فعالية أعمال اللجنة ذاتها .

٤١ - وأضاف أنه أحاط علما بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام (A/34/320) بشأن ترشيد اجراءات وتنظيم الجمعية العامة فيما يتعلق بجدوى الهيئات الفرعية ، وأشار الى أن لجنة المؤتمرات تقدمت ببعض التوصيات الملموسة. ولعله كان يجدر بالأمين العام أن يقترح ببساطة أن تستعرض الجمعية العامة فعالية الهيئات الفرعية التي عجزت عن تقديم توصيات ملموسة وأن تقرر ما اذا كان ينبغي لهذه الأجهزة أن تبقى أو لا تبقى . وبالرغم من أنه لم يوضع حد زمني لاستمرار وجود لجنة المؤتمرات ، الا أنه يرغب فيما يبدو أن تقوم اللجنة الخامسة بتقييم عمل لجنة المؤتمرات كل ثلاث سنوات ، وأن ترفع تقريرا بذلك الى الجمعية العامة. وأضاف أن وفده يتفق مع رئيس هذه اللجنة على أنها حققت عددا من الانجازات المفيدة ، وأنه لا يزال أمامها عمل يمكن أن تؤديه بشكل مفيد ، ولكنه يتساءل عما اذا كان هذا مبررا كافيا لتمديد عمر اللجنة بشكلها الحالي الى ما بعد عام ١٩٨٠ .

٤٢ - واستطرد قائلا ان الأوهام التي كانت تساور بعض الوفود قد تبددت فيما يبدو ، ولكن يبدو له أن لجنة المؤتمرات أنجزت من العمل بقدر ما كان ينتظر منها ، مع مراعاة التفاوت في رغبات أعضائها ، فمنهم من يريد خفض تكاليف المؤتمرات ، ومنهم من يعتقد أنه من غير المقبول فرض حد أقصى بشكل عشوائي ومن أى نوع على أنشطة المؤتمرات . وكل ما استطاعت اللجنة أن تفعله في هذه الظروف هو أن تسلك طريقا وسطا من الناحية العملية ، وأن تبحث طرق تحسين ادارة واستخدام موارد المؤتمرات دون زيادة التكاليف .

٤٣ - ومضى يقول انه اذا كان للجنة المؤتمرات أن تلعب دورا أكثر فعالية في تخطيط الاجتماعات واستخدام مرافق المؤتمرات ، وفقا للتوصية التي وافقت عليها الجمعية العامة ، فانه يلزم توسيع صلاحياتها بشكل واضح . ولذلك ينبغي ان تقوم خلال العام التالي باعداد صلاحيات منقحة لنظر اللجنة الخامسة.

(السيد مارتن ، نيوزيلنـدا)

٤٤ - وقال ان وفده سينضم الى وفود أخرى في تقديم مشروع قرار يتضمن الاقتراحات المختلفة التي قدّمت بشأن برنامج العمل المقترح للجنة المؤتمرات في عام ١٩٨٠ .

٤٥ - السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : اكد للجنة المؤتمرات ان وفده يؤيد عملها ، وان له مصلحة مستمرة في مواصلة بحث اى مقترحات لتعزيز ولايتها أو لتحسين طرق عملها بما يكفل حسن ادارة الموارد القليلة المخصصة للمؤتمرات .

٤٦ - وقال انه احاط علما باشارة ممثلة فنلندا الى الاقتراح الوارد في الفقرة ٥٣ (هـ) من تقرير اللجنة (A/34/32) بشأن امكانية ادماج تكاليف خدمة المؤتمرات في ميزانيات البرامج الفردية . واضاف ان وفده يجد مزايا كثيرة في هذا الاقتراح ، وانه يرحب بقيام الامين العام باعداد دراسة في هذا الصدد . ويعتقد بعض اعضاء لجنة المؤتمرات ان هذا الاقتراح يتجاوز صلاحيات اللجنة ، وينبغي أن تبحثه اللجنة الخامسة . بيد ان وفده كان يفضل ان يدرج هذا الاقتراح ضمن قائمة التوصيات المقدمة الى الجمعية العامة ، ولذا يعتقد ان من الملائم ان تضيف اللجنة الخامسة تأييدها للفقرة ٥٣ (هـ) وان توصي بأن يطلب من الامين العام اعداد الدراسة المطلوبة . واضاف ان قائمة التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ يجب تعديلها تبعا لذلك .

٤٧ - وقال انه يؤيد المقترح الذى تقدم به ممثل جامايكا بشأن البندين ٣٧ و ١٢٨ من مشروع جدول المؤتمرات لعام ١٩٨٠ ، والبندين ٢٩ و ٩٧ من مشروع جدول المؤتمرات لعام ١٩٨١ (A/34/32 . المرفق الثاني) .

٤٨ - واضاف انه يؤيد ايضا التعليقات التي أبديت بشأن المقررات التي اتخذت فيما يتعلق بعمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وقال ان عقد اجتماعات اقل ، واعداد تقارير أكثر ايجازا ، ووقف اصدار محاضر موجزة للهيئات الفرعية ستكون له مزايا ملموسة فيما يتعلق بأعمال المنظمة .

٤٩ - وقال ان وفده يؤيد التوصيات الاخرى الوارده في الفقرة ٧٩ من تقرير لجنة المؤتمرات وسوف يصوت لصالح مشروع المقرر الذى يوافق على هذه التوصيات وعلى جدول المؤتمرات لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

٥٠ - السيد العياضي (تونس) : قال انه رغم ان تكاليف المؤتمرات اصبحت اعلى مما كانت فان المشكلة الحقيقية لا تتمثل في الرغبة المتزايدة من جانب الدول الاعضاء لاجراء المزيد من المشاورات والاجتماعات وانما تتمثل في ان قدرة المنظمة على خدمة المؤتمرات قد بلغت مداها . واضاف ان وفده يشارك كثيرين اخرين اهتمامهم بضرورة التوفيق بين الكم والفعالية . وقال ان جدول المؤتمرات والاجتماعات لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ هو بمثابة عمل بهلواني من جانب واضعيه ، واجراء أى تغيير طفيف في هذا الجدول من شأنه ان يثير سلسلة من ردود الفعل . وفيما يتعلق بعام ١٩٨٠ وحده ، ستجتمع ٢٠٧ هيئات ، وبعضها سيعقد دورتين او ثلاث دورات ، وستعقد الاغلبية الكبرى من الاجتماعات في المقر في نيويورك ، ويعتقد ان من الضرورى ايجاد توازن افضل بين مختلف مكاتب الامم المتحدة لتخفيف الضغط عن المباني والخدمات في نيويورك .

(السيد العياضي ، تونس)

٥١ - ولاحظ في عدة حالات ان اماكن انعقاد المؤتمرات والاجتماعات ومواعيد انعقادها لم تتحدد بعد ، وقال انه يود ان يطلب من لجنة المؤتمرات ان تشرح كيفية تخطيط الموارد على اساس عوامل كثيرة غير معروفة . ثم طلب توضيح طبيعة التنسيق والعلاقات بين وحدات الامانة المسؤولة عن البرامج والوحدات المسؤولة عن خدمة المؤتمرات .

٥٢ - ومضى يقول انه من الواضح حتى في حالة اعتماد جدول المؤتمرات المقترح دون تعديل ، فلن يتيسر تنفيذه حرفيا . ولهذا يلزم قدر كبير من المرونة ، ولهذا السبب يؤيد وفده التوصيتين الثانية والثالثة الواردتين في الفصل السادس من تقرير لجنة المؤتمرات .

٥٣ - وأعرب عن اسفه لحالات التأخير غير المقبولة في اصدار الوثائق الرسمية بجميع اللغات مما يقلل من قيمة المناقشة اثناء الدورة ويشكل عقبة خطيرة امام كثير من الوفود . واضاف ان حجم الوثائق وحده لا يبرر وجود هذا التمييز القائم فعلا بين اللغات ، والذى يعد في حد ذاته سببا لتبديد الموارد بصورة ضخمة . فما فائدة الوثائق التي تصدر بلغة معينة اذا تأخر صدورها ستة أشهر ؟ ولنأخذ مثلا واحدا ، فالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ لم تتوفر حتى الان الا بلغة واحدة . وطلب من الامانة ان تشرح سبب هذا التأخير . وقال ان ممثل المغرب اشار الى حالات تأخير مماثلة في اصدار المحاضر الموجزة باللغة العربية . وكان رد الامانة غير كاف على الاطلاق . ان ما تريده الوفود الناطقة بالعربية ليس تبريرا للموقف الراهن ، وانما معاملة متساوية لجميع اللغات .

٥٤ - وفيما يتعلق بحجم الوثائق قال ان هناك حاجة للحد من كمية الوثائق الصادرة عن طريق ممارسة المزيد من الانضباط الذاتي . كذلك يمكن تحسين نوعية الوثائق عن طريق التخطيط الرشيد ووضع مزيد من الضوابط . ويرحب وفده في هذا الصدد بالتدابير التي اعتمدتها الأمانة بالفعل لترشيد أنشطة خدمة المؤتمرات وزيادة فعاليتها . وقال ان اتخاذ المزيد من التدابير وصولا الى هذه الغاية سيكون موضع ترحيب . وأضاف انه ينبغي أن تكون قدرة الأمانة على خدمة المؤتمرات مسايرة لتطور برنامج المؤتمرات والاجتماعات ، حيث أن الاجتماعات تعد قبل كل شيء النشاط الأساسي للمنظمة . كما ينبغي جدولة الاجتماعات التي تضاف الى جدول المؤتمرات المعتمد حتى لا تؤثر على عقد الاجتماعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل .

٥٥ - واستطرد قائلا ان وضع نظام الحصص لتوزيع خدمات المؤتمرات هو حل سهل يساعد على اخفاء المشاكل فقط ، ولكنه لا يعمل على ازالتها . اما وضع معايير لحجم العمل لموظفي خدمة المؤتمرات فسوف يؤدى الى تحسين ادارة الموارد . وقال في هذا الصدد انه احاط علما مع الارتياح بمعايير التوظيف التي تم الاتفاق بشأنها بين اللجنة الاستشارية والامين العام ، ويتطلع الى تطبيق هذه المعايير في المقر وفي مقار العمل الاخرى . واضاف انه لا يمكن بطبيعة الحال توحيد معايير التوظيف ومعايير حجم العمل . وعلى حين انه يتفق مع لجنة المؤتمرات على ان وضع معايير لحجم العمل للموظفين في مجالات مثل الترجمة لا يدخل ضمن اختصاصها ، الا ان وفده يرى انه ينبغي للجنة ان تضع مبادئ توجيهية ، وان تكفل الا تحدث حالات ظلم أو عدم مساواة نتيجة لما يتخذ من تدابير من أجل زيادة الفعالية .

٥٦ - السيد هويترون (المكسيك) : قال انه يؤيد التوصيات الواردة في الفصل السادس من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ، كما يؤيد بحماس مشروع القرار المقترح في الفقرة ٨٠ من هذا التقرير . واضاف ان مجموعة من الوفود المعنية تجرى مشاورات غير رسمية بغية تقديم مشروع قرار يعكس اهتمامات عدد من الدول ، بما في ذلك المكسيك ، التي ترى ان من الممكن الذهاب الى ابعد من توصيات لجنة المؤتمرات لترشيد ومواءمة جدول المؤتمرات ، وضمان الاستخدام الامثل لموارد خدمة المؤتمرات .

٥٧ - واضاف يقول انه بينما يبدو تقرير لجنة المؤتمرات متواضعا في نطاقه الا انه من الجدير بالذكر ان اللجنة تمر بمرحلة تركيب بعد اعتماد القرارات ٣٣/٥٥ و ٣٣/٥٦ و ٣٣/٤١٧ التي وضعت مبادئ توجيهية هامة تتعلق بأنشطة المؤتمرات في الامم المتحدة . ولكن هذه القرارات للاسف لم تنفذ بالكامل ، وكان من رأى لجنة المؤتمرات ان المناخ في الوقت الحاضر لا يساعد على اتخاذ تدابير تشريعية اضافية من جانب الجمعية العامة . وقال ان النتائج المتواضعة التي حققتها لجنة المؤتمرات في عام ١٩٧٩ تعزى من ناحية الى ان كثيرا من المقترحات البناءة التي قدمها أعضاء اللجنة لم تنجح في الحصول على اتفاق في الرأى . وهذا لا يعني أن اللجنة تفتقر الى الآراء السليمه ، أو انها قد استكملت ولايتها وينبغي لها ان تختفي من الوجود في المستقبل القريب . بل ان وفده يؤيد تعزيز لجنة المؤتمرات وتوسيع صلاحياتها ، وهذا لابد أن يسهم في ترشيد اجراءات الجمعية العامة ، ويعطي مثلا للاجهزة الدولية الحكومية الاخرى وللادارات التابعة للامانة ، عن طريق تقييم وظائفها وتحديد المجالات والقضايا التي تستطيع معالجتها بصورة أكثر فعالية والمجالات والقضايا التي تخرج عن اختصاصها .

٥٨ - ومضى يقول ان كفاءة لجنة المؤتمرات ظهرت عند وضع مبادئ توجيهية للتقشف وتحقيق الكفاءة الادارية . وكانت المبادئ والمقررات التي تضمنتها الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة مفيدة للغاية عند وضع جدول المؤتمرات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وقال ان الفقرة الفرعية (و) التي تنص على تمويل حالات الخروج فيما بين الدورات عن الجدول من المخصصات المعتمدة لخدمات المؤتمرات ، والفقرتين الفرعيتين (ك) و (ى) المتعلقتين بطول الدورات ومراقبة انشاء هيئات جديده ، سوف تؤدى الى تحقيق وفورات كبيرة . وأضاف ان وفده يشارك رأى لجنة المؤتمرات بشأن الدعوات التي توجهها الوكالات المتخصصة الى هيئات الامم المتحدة . وقال ان اجراء مشاورات مع لجنة المؤتمرات قبل قبول مثل هذه الدعوات ليس امرا مرغوبا فحسب ، بل وضرورى ايضا .

٥٩ - واستطرد يقول ان وفده يرحب باعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعي للقرارات ١٩٧٩/١ و ١٩٧٦/٤١ و ١٩٧٩/٦٩ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها ، وأعرب عن أمله في ان تقتدى الهيئات الاخرى للامم المتحده بالمثل الذى قدمه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذا المجال الهام . وأضاف ان وفده على ثقة من ان المقرر الذى اتخذه المجلس بوقف توفير المحاضر الموجزة لهيئاته الفرعيه على اساس تجريبي سوف يخفف من حجم العمل الذى تقوم به الامانة كما سيوفر موارد يمكن استخدامها في ازالة الاختناقات التي تعترض عملية اعداد الوثائق .

(السيد هويترون ، المكسيك)

٦٠ - ومضى يقول ان وفده يتفق مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي على انه يلزم تطبيق المادة ١٣ من نظامه الداخلي بشكل دقيق ، وتنص على ان تعمم الوثائق المتعلقة بجدول الاعمال بجميع لغات العمل قبل ستة اسابيع من افتتاح الدورة . وقال ان تطبيق مادة مماثلة سيكون له اثر مشجع على اعمال الجمعية العامة ، ويقترح ان ينظر المكتب في ادراج هذه المادة ضمن النظام الداخلي للجمعية العامة في اجتماعه المقبل .

٦١ - واستطرد قائلا ان التعاون بين المجلس الاقتصادى والاجتماعي وبين لجنة المؤتمرات في وضع جدول المؤتمرات ليس مفيدا فحسب ، بل وضرورى ايضا لقيام الجمعية العامة بمهامها على نحو سلس . وقال انه من الامور البالغة الاهمية ان تنفذ قرارات المجلس بشأن الوثائق وجدول المؤتمرات بشكل متكامل ، وان تعتمد اللجنتان الثانية والثالثة للجمعية العامة نهجا يتلاءم مع هذه القرارات . وتساءل في هذا الصدد عما اذا كانت الوثائق المتعلقة بتنظيم العمل والتي يمكن استخدامها كنماذج للتقيد الكامل بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة قد عممت على امانات مختلف هيئات الامم المتحدة على النحو الذى اقترحته الفقرة ٧٦ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٦٢ - ومضى يقول ان قرارات الجمعية العامة تناولت بالفعل موضوع فعالية استخدام الموارد المتاحة لادارة خدمات المؤتمر بشكل اقتصادى . وينتظر من الامانة ان تتقيد تماما بالقواعد القائمة فيما يتعلق بمراقبة الوثائق والمؤتمرات والاجتماعات . وقد صرح وكيل الامين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة بأن الموظفين ليسوا هم المسؤولين عن عدم صدور الوثائق في موعدها ، وانما يرجع السبب في ذلك الى عوامل هيكلية ومؤسسية . وقال كبير المحررين ان المهام الاضافية الموكلة الى الادارة ليست فوق طاقتها ، وأبلغ مدير المكتب الاحصائي لجنة المؤتمرات انه مع وجود تخطيط كاف ، وبذل جهود مستمرة ، يمكن اصدار الوثائق خلال الفترات الزمنية التي حددتها الجمعية العامة . ولهذا فان وفده يحث جميع الشعب والمكاتب التابعة للامانة على الا تسمح لمشاكل اصدار الوثائق بتقويض جهود المنظمة من اجل القيام بمهامها الاساسية وفقا للميثاق .

٦٣ - ومضى يقول ان وفده يتفق تماما مع رأى لجنة المؤتمرات بألا يتقرر أكثر من مؤتمر خاص رئيسي واحد في سنة واحدة ، على ان يصبح ذلك قاعدة عامة . وينبغي استرعاء اهتمام منظومة الامم المتحدة الى هذه القاعدة والى ضرورة تقييد عدد الاجتماعات التحضيرية للمؤتمرات الخاصة الى اقل حد ممكن .

٦٤ - وأضاف يقول ان وفده لا يمكن ان يؤيد وضع نظام للحصص لتوزيع موارد خدمة المؤتمرات لان مثل هذا النظام سوف يحد من مرونة المنظمة ومن قدرتها على الاستجابة للافكار الجديدة والاحتياجات المتغيرة . وقال ان افضل الطرق هو مواصلة النهج العملي السهل الذى يتناول كل حالة على حدة ، والذى كان متبعا حتى الان . وينبغي اتباع نهج مماثل بشأن التوصيات المتعلقة بالحد من عدد المؤتمرات الخاصة .

(السيد هويترون ، المكسيك)

٦٥ - واستطرد قائلا انه ينبغي ملء الشواغر في وحدات الطباعة باسرع وقت حيث أن الموقف في هذه الوحدات يعد عاملا محتملا من عوامل التأخير الملحوظ في توزيع الوثائق . وقال ان وفده يؤيد ادخال ابتكارات وتحسينات تكنولوجية في مجال المصطلحات والاستعراض الدورى لمعايير حجم العمل لموظفى ادارة خدمات المؤتمرات . واضاف ان وفده يتطلع الى تقرير الامين العام بشأن امكانية وضع المزيد من معايير حجم العمل ، وخاصة لموظفي خدمة المؤتمرات التقنيين والتكميليين ، والذى سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين .

٦٦ - ومضى يقول ان هناك وفودا فارقة في بحر من الوثائق ، وفي الوقت نفسه توجد صعوبات في الحصول على هذه الوثائق ذاتها . وتقوم الامانة العامة ، من جانبها ، بمهمة شاقة ، وهي انتاج عدد متزايد من الوثائق مستخدمة مواردها المثقلة بالفعل . ولهذا يناشد جميع الوفود ان تمارس اقصى قدر من التحفظ عند طلب تقارير من الامين العام ، وعلى رئيس اللجنة الرئيسية ان يقوم بدورة في تشجيع مثل هذا التحفظ . ونظرا للعدد المتزايد من الهيئات الفرعية ، فانه ينبغي ، عند وضع جدول المؤتمرات ، تمكين جميع الهيئات من انهاء اعمالها قبل افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة بوقت كاف ، حتى تتاح تقاريرها للوفود في الوقت المناسب . وكقاعدة عامة ، لاينبغي للهيئات الدولية ان تجتمع اثناء دورات الجمعية العامة .

٦٧ - واضاف قائلا انه لتخفيض حجم الوثائق غير الضرورية ينبغي ان تشير التقارير التي تتضمن مراجع لمواد يسهل الحصول عليها الى رموز الوثيقة المعنية فقط دون اضافتها الى الوثيقة كمرفق . وقال ان وفده يعارض ايضا ارفاق المحاضر الموجزة بتقارير الهيئات الفرعية .

٦٨ - السيد أود وفنكو (مدير شعبة الترجمة الشفوية والجلسات) : قال ان جدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ يقدم برنامجا مزدحما للغاية . فعدد الاجتماعات المقرر عقدها ربما يتجاوز ارقام الفترة السابقة . ومن المحتمل ، على سبيل المثال ، ان تضيف الجمعية العامة ، في دورتها الحالية ، عددا من الاجتماعات الهامة الى هذا الجدول ، بما في ذلك دورة استثنائية عن المسائل الاقتصادية . وقال ردا على سؤال وجهه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ان من المستحيل تحديد موعد انعقاد الدورة الاستثنائية ، حيث ان الجمعية العامة لم تبت بعد في المواعيد . وقال ان اجتماعات اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، واللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة تقررت في النصف الاول من العام . ومن المنتظر ان توفر هاتان اللجنتان مدخلا هاما لاعمال الدورة الاستثنائية . واضاف ان عدد الاجتماعات والمؤتمرات المقررة يوحي بانه قد تظهر مشاكل تتعلق بخدمة جميع الاجتماعات المقترحة .

٦٩ - واضاف قائلا انه في ضوء حجم خدمات الترجمة الشفوية المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، سيكون من الممكن خدمة ما بين ٧٠ و ٧٥ جلسة اسبوعيا في المقر ، او ما يقرب من سبع جلسات تعقد في وقت واحد كل نصف يوم . وقد تفترض الوفود ان هذه القدرة اكبر مما يكفي

(السيد أودوفنكو)

لخدمة كافة الاجتماعات المقررة ، ولكن يتضح من اجراء فحص دقيق لجدول المؤتمرات ان القدرة النظرية القصوى للترجمة الشفوية خلال النصف الاول من العام والتي كانت عالية بعض الشيء لانها لم تأخذ في الاعتبار عوامل غير متوقعة مثل الاجازات المرضية ، سوف تزيد بدرجة كبيرة خلال بضعة اسابيع . ولهذا سوف تستعين الامانة بمترجمين شفويين مستقلين لتغطية الاجتماعات المقررة في جدول المؤتمرات . ومن الطبيعي ان يؤدى ازدحام البرنامج الى خفض العدد اللازم من الموظفين المستقلين ، ولكن الكفاءة المحسنة لهيئات الامم المتحدة سوف تعمل ايضا على خفض نسبة الالغاء . ولهذا فانه يلزم مزيد من الحذر عند تحديد النسب اللازمة بسبب ازدحام البرنامج . وقال ان الامانة سوف تبذل قصارى جهدها لكي تكفل الادارة الفعالة للموارد المتاحة . ولكن الدول الاعضاء تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا المجال . فاذا قدمت طلبات جديده لعقد اجتماعات ولم تكن قاعات المؤتمر متوفرة ، فان الدول الاعضاء تتقبل هذه الحقيقة ، وتبدى استعدادها لاعادة النظر في هذه الطلبات . ولكن عندما تتوفر التسهيلات المادية ، ويكون هناك نقص فقط في المترجمين الشفويين ، فان الدول الاعضاء غالبا ما تمضي قدما وتقرر الدعوة لعقد اجتماعات اضافية ، بصرف النظر عما اذا كان يلزم تعيين موظفين اضافيين من اوروبا ، أو ما اذا كانت الامانة قادرة على توفير خدمات مترجمين شفويين ممتازين . وقال ان اضافة اجتماعات جديده الى جدول المؤتمرات هو من بين المجالات التي يمكن ان يساعد فيها الوعي الزائد من جانب الوفود على تنفيذ برنامج المؤتمرات بشكل اكثر اقتصادا .

٧٠ - واضاف ان هناك عاملا آخر كثيرا ما اهمل عند تخطيط برنامج المؤتمرات ، ولاسيما المؤتمرات الخاصة ، وهو حاجة المجموعات الاقليميه الى خدمة مؤتمراتها . ومع ان اجتماعات المجموعات الاقليمية التي تحتاج الى خدمات الترجمة الشفوية تمثل ٢٠ في المائة تقريبا من كافة الاجتماعات التي تتم خدماتها في المقر ، الا ان هذه الاجتماعات لا تظهر في جدول المؤتمرات بسبب طبيعتها غير الرسميه . ووفقا لمقرر اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، جرت العادة على سد طلبات خدمة اجتماعات المجموعات الاقليميه على اساس " حسب المتاح " ، وذلك عندما تلغى اجتماعات مقررة . وفي حين كان هذا الترتيب مرضيا بشكل ما في الماضى ، الا أن التطورات السياسية الاخيرة ، وتزايد الحاجة لدى مجموعات معينة الى عملية منتظمة لصنع القرار ، تقتضى مزيدا من المرونة . واثناء دورة الجمعية العامة يحدث تنافس على قاعات المؤتمرات الست الكبيرة المتاحة في المقر ليس بين الجلسة العامة للجمعية ، واللجان الرئيسية فحسب ، وانما بين المجموعات الاقليمية الكبيرة ايضا . وتواجه الامانة مهمة صعبة تتمثل فى التوفيق بين هذه المطالب .

٧١ - واستطرد يقول ان الجمعية العامة عندما كانت توافق في الماضى على ترتيبات بشأن عقد مؤتمرات خاصة ، اعتادت ان توفر خدمات للمؤتمر تكفي لعقد ثلاث جلسات في وقت واحد . وكان من الممكن دائما في ظل هذه الترتيبات تلبية مطالب المجموعات الاقليمية المختلفة . بيد انه ظهر من تجربة مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض

(السيد أودوفنكـــــو)

التنمية ان هناك حاجة لتوفير خدمة جلسة اضافية حتى يمكن توفير خدمة كافية لاجتماعات المجموعات الاقليمية . ونظرا لتشابك القضايا التي يجرى بحثها في مثل هذه الاجتماعات ، فانه يصعب على المجموعات الاقليميه ان تجتمع لان اللجان الرئيسية تعقد اجتماعات مستمرة . وكثيرا ما يعجز المشتركون في الاجتماعات عن فهم السبب في عدم توفير خدمات لاجتماعات المجموعات الاقليمية لان اولئك الذين وافقوا على ميزانيات المؤتمرات الخاصة نادرا ما يشتركون في هذه المؤتمرات . وتتناول الامانة موضوع المؤتمرات الخاصة بجدية بالغة ، وتعتزم تقديم تقرير مفصل عن معايير الخدمة الى لجنة المؤتمرات عام ١٩٨٠ .

٧٢ - ومضى يقول ان ادارة خدمات المؤتمرات تدرك تماما المشاكل المتعلقة بالوثائق ، وسوف تبذل كل جهد لتحسين الوضع . والادارة ليست وحدها المسؤولة عن ذلك ، فكثير من الوثائق لا تصدر في موعدها بسبب تداخل الاجتماعات التي تعقدها الهيئات المختلفة .

٧٣ - واضاف قائلا ان ممثل استراليا اقترح التوسع في نشر الاحصائيات المتعلقة بالوقت الضائع بسبب تأخر بدء الاجتماعات وانهائها في وقت مبكر . ويتعين على ادارة خدمات المؤتمرات ان تتشاور مع رئيس الجمعية العامة في هذا الشأن . وتبذل محاولة الآن في الدورة الحالية من جانب الجلسة العامة للجمعية ، واللجان الرئيسية لاستخدام الوقت المتاح لها على نحو افضل . وخلال المدة من ١ الى ٥ تشرين الاول/اكتوبر ، على سبيل المثال ، بلغت نسبة الوقت الضائع من الجمعية العامة ٢٤ في المائة من مجموع الوقت المخصص لها . وعندما تتلقى ادارة خدمات المؤتمرات طلبات لعقد اجتماعات اضافية ، فانها تنتهز الفرصة لتذكر اولئك الذين يطلبون خدمات لهذه المؤتمرات بضرورة استخدام الوقت المتاح على نحو افضل .

٧٤ - السيد فاريدو (الفلبين) : سأل عن طول الوقت الذى تسببت اللجان الرئيسية للجمعية العامة في ضياعه بسبب تأخير بدء الجلسات .

٧٥ - الرئيس : اقترح ان يوفر ممثل ادارة خدمات المؤتمرات للوفود الاحصائيات التي جمعتها الادارة بشأن تبديد موارد خدمة المؤتمرات .

٧٦ - واقترح ايضا ان تتخذ اللجنة مقررا بشأن توصيات لجنة المؤتمرات الواردة في الفقرتين ٧٩ و ٨٠ من تقريرها في اوائل الاسبوع التالي . واسترعى الاهتمام في هذا الصدد الى وجود توصية اضافية في الوثيقة (A/34/32/Corr.1) وبذلك يصل مجموع عدد التوصيات الى ثمانية . وحث الوفود التي تعتزم تقديم تعديلات بشأن جدول المؤتمرات أو بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بعمل لجنة المؤتمرات في المستقبل ، بأن تفعل ذلك في اسرع وقت ممكن حتى يمكن الاسراع باعمال اللجنة وقال ان موضوع الوثائق سيظل مفتوحا حتى يمكن للجنة ان تقرر التدابير التي ينبغي اتخاذها كحل مؤقت للمشكلة .

٧٧ - السيد رمزى (مصر) : قال ان عدم اصدار محاضر موجزة باللغة العربية يعكس العيوب الهيكلية في دائرة الترجمة العربية بالمقر . واضاف ان كبير المحررين ابلغ اللجنة ان الامانة تعد تقريرا شاملا عن خدمات اللغة العربية . وقال ان هذا التقرير ، كما فهم ، سوف يلبي المطالب التي تضمنها قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٢٠٥ وسوف يتناول الآثار المالية للمقرر الذى اعتمدته الدورة الخامسة للاونكتاد بشأن خدمات اللغة العربية ، كما سيقدم معلومات عن الحالة في دائرة الترجمة العربية بالمقر . واضاف ان وفده يرى ان يعالج الموضوعان الأولان معا ، حيث انهما يتصلان بالاونكتاد ، على ان يناقش موضوع دائرة الترجمة العربية في المقر بصورة منفصلة . وقال انه يلاحظ في هذا الصدد ان الوثيقة A/C.5/33/L.49 بتاريخ ٩ اذار/مارس ١٩٧٩ ، ليست من الناحية التقنية امام اللجنة الخامسة في الدورة الحالية ولهذا يقترح ان يتم تحديثها لتناقشها اللجنة الخامسة باعتبارها مسألة ذات اولوية .

٧٨ - السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان الموضوع الذى اثاره ممثل المغرب في الجلسة ١٣ ، والتقرير الذى اشار اليه الآن ممثل مصر هما في الواقع موضوعان منفصلان . وسأل عن التدابير التي اتخذتها الامانة لكي تكفل توزيع المحاضر الموجزة باللغة العربية .

٧٩ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه عندما اثار موضوع توفير المحاضر الموجزة باللغة العربية في جلسة سابقة ، لم يكن يعتزم بدء مناقشة عن موضوع شعبة الترجمة العربية بصفة عامة ، وانما اثار نقطة نظام تتعلق بتصريف اعمال اللجنة ، وما يتطلبه ذلك من توفير المحاضر الموجزة باللغة العربية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥